A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 24 نوفمبر 2010

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

الدورة السابعة عشرة

جنيف، من 6 إلى 10 ديسمبر 2010

مذكرة عن معاني مصطلح "الملك العام" في نظام الملكية الفكرية مع إشارة خاصة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. قررت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في دورتها السادسة عشرة التي عقدت من 3 إلى 7 مايو 2010 أن على الأمانة "أن تعدّ وتتيح [...] مذكرة عن معاني مصطلح "الملك العام" في نظام الملكية الفكرية مع إشارة خاصة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي باعتبارها وثيقة إعلامية".[1]

معلومات أساسية

2. يقال في الملك العام، مأخوذا في سياق قانون الملكية الفكرية، إنه يتكون عامة من مواد غير ملموسة لا تحتكرها حقوق الملكية الفكرية وهي إذاً في متناول أي شخص يود استخدامها أو استغلالها.

3. ومع ذلك، يبقى الملك العام مفهوما مطاطا متقلبا نسبيا لا يقبل معنى قانونيا واحدا موحدا. بل إن معناه ووقعه في نظرية الملكية الفكرية ليس مفهوما بعد فهما جليا. وقلّما نجد الاصطلاح في النصوص القانونية، ومن النادر أن تناط به قواعد محددة.

[1] مشروع تقرير عن الدورة السادسة عشرة (WIPO/GRTKF/IC/16/8 Prov 2)

4. وليس الملك العام "نقيض الملكية" بالضرورة، بل يذهب البعض إلى أن الابتكار المحكوم بالملكية الخاصة مرهون بوجود ملك عام غني.[2] إذن لا يمكن اختصار الملك العام في خثارة ما لا تحميه الملكية الفكرية. ومن الأحرى القول بأن الملك العام مصدر ثمين في حد ذاته.[3] بل من الشائع أن تذكر السياسات العامة من الضمن أهدافها المهمة الحفاظ على ملك عام غني وصلب.

5. وأما في سياق حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ومن منظور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، يطبق مفهوم "الملك العام" لعزل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من الحماية فيمكن استخدام المفهوم لتبرير تملكها تملّكا غير مشروع.[4] ويذهب البعض إلى أن ثقافات السكان الأصليين تجنح عن التمييز بين الملكية وانتفائها، بل تستهجن مفهوم "الملك العام" من أصله. وقد تبدو المعارف التقليدية، في ظاهرها، أشبه بمواد الملك العام لأن المشاركة في المجتمع الواحد هي المشاع. على أن تلك المجتمعات كثيرا ما تفرض قيودا اجتماعية تحدد مَن يحق له استخدام معرفة ما في ظرف ما، إن كان من شخص يحق له ذلك. وتُعتبر بعض المعارف من باب السر والمقدس والجزء الثابت من التراث الثقافي للشعب الأصلي من الأبد إلى الأزل.[5] ومن شأن إسقاط المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الملك العام أن ينتهك حرمة العديد من العناصر غير الملموسة والمقدسة والسرية مما يندرج في التراث الحي فتتسارع القيم الثقافية القهقرى وتتطرح عرضة للتملك غير المشروع.[6] ويدفع مناصرو الملك العام بأن المورد الذي يكون في متناول الجميع إنما الجميع سيستغله بالتكافؤ. وفي المقابل، قد يخشى مناصرو حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من حركة الملك العام أن تضع الإنسان العادي تحت رحمة سوق لا تعرف نظاما أو تنظيما.[7] ولذا ربما تدعو الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى تضمين تعريف الملك العام عددا من الآراء العالمية المتنوعة في مشاع المعرفة. ويحتج البعض بأن ما من ملك عام واحد بل هو متعدد متنوع متداخل أو مشاع معرفي.[8] واقترح البعض في هذا الصدد "معارف تقليدية توفيقية".[9]

6. ومن جهة أخرى، يذهب البعض إلى أن تميز المعرف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بطابع الملك العام فيها من القيمة التي تسمح بتجددها وانتعاشها. فلا أفراد المجتمع المحلي ولا غيرهم قادر على الإبداع والابتكار بالاستناد إلى التراث الثقافي غير الملموس إذا ما احتكرته حقوق الملكية الخاصة. وبالمغالاة في حماية أشكال التعبير الثقافي يتقلص الملك العام فتقلّ الأعمال التي تستند إليه. إذن، قد تكظم تلك الأنظمة همة الفنانين من الشعوب الأصلية الذين يودون تطوير تقاليدهم الفنية بتناول الأنماط التقليدية بطرائق غير تقليدية والولوج في

---

[2] CHANDER, A. and M. SUNDER, "The Romance of the Public Domain", 92 CAL. L. REV. 1331 (2004), at 1334, 1340

[3] BOETTIGER, S. and C. CHI-HAM, "Defensive Publishing and the Public Domain", in Intellectual Property Management in Health and Agricultural Innovation: A Handbook of Best Practices, (Krattiger A., R.T. Mahoney, L. Nelsen, J.A. Thomson, A.B. Bennett, K. Satyanarayana, G.D. Graff, C. Fernandez, and S.P. Kowalski (eds.), 2007, MIHR (Oxford, U.K.), PIPRA (Davis, U.S.A.), Oswaldo Cruz Foundation (Fiocruz, Rio de Janeiro, Brazil) and bioDevelopments-International Institute (Ithaca, U.S.A)

[4] VAN CAENEGEM, W., "The Public Domain: Scienta Nullius?", [2002] E.I.P.R., 324

[5] "Implementing a Traditional Knowledge Commons", Natural Justice, 2010, p. 40

[6] انظر تقرير الدورة الخامسة (WIPO/GRTKF/IC/5/5) الفقرة 80

[7] انظر مرجع الحاشية 2 من ص 1341: CHANDER, A. and M. SUNDER

[8] RAVEN, M., "Rethinking the Public Domain: A Challenge for Knowledge-sharing Societies in the Information Age", Work in Progress, Vol. 17, Number 2, Summer 2005, p. 23

[9] انظر مرجع الحاشية 5: "Implementing a Traditional Knowledge Commons"

السوق التي تتنافس فيها الفنون الإبداعية. وعاقبة ما سبق أن القوانين قد "تجمّد" الثقافة في لحظة من التاريخ وتحرم الشعوب التقليدية من صوت معاصر.[10]

7. وإذ أخذت اللجنة في حسبانها مختلف تلك الآراء، أقرّت مبكّرا في عملها بأن فهم دور "الملك العام" وكِفافه وحدوده من الضرورة ما لا يستغنى عنه في تحليل حماية المعرف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من منظور الملكية الفكرية.[11] وقد أشار عدة مشاركين في مداولات اللجنة إلى ذلك الموضوع وقررت اللجنة في دورتها السادسة عشرة أن توعز بتحرير وثيقة تعالج هذه المسألة بطريقة مركزة ومنهجية.

8. وهذه المسائل معقدة وحساسة، وتحاول هذه الوثيقة أن تكتفي بوضع نطاق لمختلف معاني "الملك العام" عامة مع إشارة محددة إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير القافي التقليدي، ولا تسعى إلى طرح أي تفسير أو مقاربة ولا تود الإخلال بأية مناقشات بشأن الملك العام في سائر هيئات الويبو.

بنية هذه الوثيقة

9. في ضوء ما سبق، يناقش مرفق هذه الوثيقة الموضوع بإمعان وباتباع العناوين التالية:

أ) تعريف الملك العام: ملاحظات عامة؛

ب) وتعريف الملك العام في مختلف مجالات الملكية الفكرية؛

ج) وتحديد المصطلحات والمفاهيم المتصلة بالملك العام ومعانيها؛

د) ومناقشة الملك العام في سائر هيئات الويبو؛

ه) ومناقشة الملك العام في هذه اللجنة؛

و) والتشريع الوطني والإقليمي بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير القافي التقليدي الذي يشير إلى الملك العام.

10. ويمكن الاستفادة في سياق هذه الوثيقة من بعض المصطلحات التي نوقشت في وثيقة أخرى أعدت لهذه الدورة هي الوثيقة المعنونة "قائمة وشرح تقني مختصر لمختلف الأشكال التي قد تتخذها المعارف التقليدي" (WIPO/GRTKF/IC/17/INF/9).

11. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذه الوثيقة ومرفقها.

[يلي ذلك المرفق]

[10] انظر وثيقة تقدمت بها الجماعة الأوروبية بعنوان "أشكال التعبير الفولكلوري" (WIPO/GRTKF/IC/3/11). وأيضا HAIGHT FARLEY, C. "Protecting Folklore of Indigenous Peoples: Is Intellectual Property the Answer?" 30 Conn. L. Rev. 1, 1997 والتحليل المجمّع بشأن الحماية القانونية لأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/5/3

[11] انظر التحليل المجمّع المذكور في الحاشية 10 أعلاه، الفقرة 15

المرفق

مذكرة عن معاني مصطلح "الملك العام" في نظام الملكية الفكرية مع إشارة خاصة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور

أولا. تعريف الملك العام ملاحظات عامة

1. في معظم الحالات التي جاء فيها تعريف للملك العام في سياق الملكية الفكرية[1] يتمحور التعريف حول ثلاثة محاور رئيسية هي الصفة القانونية للمادة وحريات النفاذ إليها وإمكانية النفاذ.

2. وعلى سبيل المثال جاء في قاموس بلاك القانوني تعريف الملك العام بأنه مجموع الاختراعات والمصنفات الإبداعية غير المحمية بحقوق الملكية الفكرية والمتاحة لكل راغب في استخدامها بلا عوض. وعندما تُفقد الحقوق في المصنف أو العلامة التجارية أو البراءة أو السر التجاري أو عندما تنقضي تلك الحقوق، تؤول الملكية الفكرية التي تحمي تلك الحقوق إلى الملك العام ويصبح بإمكان أي شخص أن يتملّكها من غير أن يحاسب على انتهاك لها.[2] وقد جاء في طبعة القاموس الثانية المصغرة أن الملك العام مأخوذا في سياق الملكية الفكرية هو مجموع المطبوعات والاختراعات وطرائق الصنع غير المحمية بحق المؤلف أو براءة الاختراع.[3]

3. ويرد أدناه وصف للمحاور الثلاثة:

ألف. المواد المعتوقة من الملكية الفكرية

4. الملك العام عبارة عن مصادر المعلومات المعتوقة من حقوق الملكية الفكرية[4] أو الموارد المعتوقة من الملكية الفكرية[5] أو المعلومات التي تكون صنيعة الإنسان من غير أن تكتلها حقوق الملكية الفكرية[6]، أي كل منتوج فكري لم يكن قط محميا بموجب الملكية الفكرية أو لم يعد كذلك.[7] وبعبارة أخرى، يتكوّن الملك العام من كل ما لم يكن من أصله أهلا للحماية[8] مثل كل ما يفتقر إلى الأصالة ليستحق حماية حق المؤلف أو مثل الاختراع الذي

---

[1] مفهوم الملكية الفكرية مفهوم مهم في مجالات القانون الأخرى انظر مثلا First Amendment rights of access, government secrecy agreements, espionage law, laws regulating classified information and munitions lists, and the Freedom of Information Act. انظر أيضا LEE, E., "The Public's Domain: The Evolution of Legal Restraints on the Government's Power to Control Public Access Through Secrecy or Intellectual Property," 55 HASTINGS L.J. 91 (2003), at 97. وتقتصر هذه الوثيقة على المفهوم في سياق الملكية الفكرية.

[2] قاموس بلاك القانوني، 1027 (الطبعة الثامنة لعام 2005)

[3] قاموس بلاك القانوني، 569 (الطبعة الثانية لعام 2001)

[4] SAMUELSON, P., "Mapping the Digital Public Domain: Threats and Opportunities," 66 Law & Contemp. Probs. 147 (2003)

[5] SUTHERSANEN, U., A2K and the WIPO Development Agenda: Time to List the "Public Domain", UNCTAD-ICTSD Project on IPRs and Sustainable Development, Policy Brief Number 1, December 2008

[6] BOYLE, J., "The Second Enclosure Movement and the Construction of the Public Domain," 66 LAW & CONTEMP. PROBS. 33 (2003), at 59-60, 68, and BOYLE, J., "Foreword: The Opposite of Property?", 66 LAW & CONTEMP. PROBS. 1, 29-30 (2003)

[7] انظر المرح المذكور في الحاشية 5.

[8] وقد يشمل الملك العام المجردات كالأفكار والاكتشافات والمعلومات والمفاهيم والمبادئ وقوانين الطبيعة وما إليه. انظر المرجع المذكور في الحاشية 5. على أن البعض لا يعتبر تلك المجردات جزءا من الملك العام. انظر مثلا ROSE, M., "Nine-Tenths of the Law: The English Copyright Debates and the Rhetoric of the Public Domain", 66 LAW & CONTEMP. PROBS. 75 (2003), ص 80 وأيضا GORDON, W., "On Owning Information: Intellectual Property and the Restitutionary Impulse", 78 VA. L. REV. 149, 163 (1992)

لا يفي شروط البراءة أو لا يستحقها، ومن كل ما هو "معتوق" بفعل إبطال حق الملكية الفكرية أو سقوط الحق، ومن كل ما يكون أهلا للحماية ولكنه، في سياق الملكية الصناعية، لم تطلب حمايته.

5. وفي هذا المضمار تركيز على صفة العتق من الملكية الفكرية ببعدها القانوني وعلى انتفاء حقوق الملكية الفكرية. ومن العجز فهم هذا النوع من التعريف بمعزل عما تحميه قوانين الملكية الفكرية. وهكذا يكون الملك العام كل ما يبقى بعد فرزه بمختلف اختبارات الحماية القانونية، أي أنه "نقيض كل ما يجوز حمايته.[9]

6. ومع أن من الشائع اعتبار المادة إما آيلة إلى الملك العام المعتوق من الملكية الفكرية وإما مكبّلة بحقوق الملكية الفكرية، يتضح من أدبيات الملك العام سلسلة متواصلة من الصفات القانونية ما بين هذين الطرفين.[10]

باء. كل ما يجوز استخدامه ولا يجوز تملّكه

7. بين مصادر المعلومات التي يجوز استخدامها لحرية والمصادر التي يمارس عليها مالكها حقوقا استئثارية فاصل حاسم.[11]

8. ويقال في الملك العام ما هو متاح في متناول أي فرد من عامة الجمهور قد يود استخدامه[12] لأي غرض من غير أن يضطر إلى طلب الموافقة أو الإذن من مالك حق ومن غير عوض.

9. ضف إلى ما سبق أن الاصطلاح مستعمل للإشارة إلى المواد أو المقومات التي لا يمكن لأحد أن يقيم عليها ملكا، أي أنها لا تقبل ملكية خاصة. وما هو في الملك العام لا يكون ملكا خاصا لأي فرد، بل هو مشاع في متناول الجمهور ليستخدمه بلا قيد أو شرط.[13]

جيم. المتاح وإمكانية النفاذ إلى المتاح

10. يحتج البعض بأن الملك يكون عاما بمعنى أن عامة الجمهور يمكنه النفاذ إليه فيصبح ملكا عاما.[14] وتستدعي هذه الحجة ملاحظتين، أولاهما أن ليس كل ما يمكن النفاذ إليه واقع في الملك العام، إذن يجب التمييز بين ما هو متاح لعامة الجمهور وما يمكن لعامة الجمهور النفاذ إليه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إمكانية النفاذ مفهوم نسبي أي أنها تكون بدرجات متفاوتة.[15] وثاني الملاحظتين أن ليس كل ما في الملك العام يمكن بالضرورة النفاذ إليه، على عكس ما تزعمه الحجة المذكورة.

---

[9] SAMUELS, E., "The Public Domain in Copyright Law", 41 J. COPYRIGHT SOC'Y U.S.A. 137 (1993), مقتبس في SAMUELSON, P., Enriching Discourse on Public Domain, 55 Duke Law Journal 101(2006) 105

[10] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9 أعلاه، ص 151

[11] BENKLER, Y., "Free as the Air to Common Use: First Amendment Constraints on Enclosure of the Public Domain", 74 N.Y.U. L. REV. 354, (1999) ص 361-326، مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9 لساميلسن، ص 121

[12] انظر مثلا Copyright and Fair Use, Stanford University Libraries, "Welcome to the Public Domain," <http://fairuse.stanford.edu/Copyright_and_Fair_Use_Overview/chapter8/8-a.html> (الجمهور يملك تلك المصنفات لا المؤلف أو الفنان الفرد. وبإمكان أي أحد أن يستخدمها من غير استئذان ولكن لا يمكنه أن يملكها).

[13] REESE, A., The New Unpublished Public Domain 2 (Aug. 2005) (مخطوط غير منشور) ص 48، كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9 لساميلسن، ص 135

[14] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9 لساميلسن، ص 166

[15] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9 لساميلسن، ص 153. من الممكن الحفاظ على بعض المعلومات باعتبارها سرا محفوظا. فمن الممكن ترخيص الأسرار أو نقلها بطريقة ما إلى شخص أو أكثر من شخص شريطة أن تخضع إلى قيود السرية الضمنية أو الصريحة. (انظر على سبيل المثال POOLEY, J., TRADE SECRET LAW § 9.04[2] (1997)). تتنوع التراخيص في طابعها التقييدي تبعا لمن يمكنه النفاذ إلى المعلومات واستخدامها ولأي الأغراض.

جيم.1 يمكن النفاذ إليه لكنه يتمتع بالحماية

11. على عكس بعض المفاهيم، لا تقع مواد في الملك العام لمجرد أنه يمكن النفاذ إليها أو لمجرد كونها متاحة من خلال مصدر مجاني ومفتوح. فعلى سبيل المثال، يمكن النفاذ إلى اللوحات الزيتية المعلقة على حوائط المتاحف العامة مجانا ويمكن أن يكون استنساخها من خلال التصوير الفوتوغرافي مسموحا به، لكن ذلك لا يعني أنها تقع في الملك العام. وبالمثل، إمكانية استنساخ مصنف ما أو في الواقع شكل من أشكال التعبير الثقافي التقليدي عبر الإنترنت لا تعني أن ذلك المصنف أو الشكل يقع ضمن الملك العام[16]

جيم.2 غير محمي لكن لا يمكن النفاذ إليه

12. كون شيء ما يقع في الملك العام لا يضمن في حد ذاته حرية النفاذ إليه. ولا يمكن لغياب الحماية بموجب الملكية الفكرية في حد ذاتها أن تفرض النفاذ مجانا إلى نسخ من مواد من أعمال تقع في الملك العام.[17]

13. وفي الواقع، لا تكون مصنفات الملك العام دوما دون تكاليف أو أعباء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتوقف إمكانية النفاذ إلى بعض مصنفات الملك العام على القوانين التي تحمي المعلومات السرية وغيرها من الأسرار التجارية من الكشف عنها. كما يكون من الممكن للعامة النفاذ إلى كميات هائلة من المعلومات (مثل سجلات المحاكم) لو كرس من يرغب في ذلك الوقت والجهد اللازمين لاكتشاف تلك المعلومات، لكن عمليا، لا يكون من الممكن النفاذ إليها إلى حد كبير.[18] ومن الممكن أن تقيد أيضا التدابير التقنية الرامية إلى الحماية أوجه الانتفاع وأن تستند إلى أحكام تشريعية تنص على مكافحة التحايل، مما يؤثر في حدود الملك العام.

14. وهناك في الواقع تعريف ضيق للملك العام يعتبر أن الملك العام هو عبارة عن "معلومات يمكن للعامة النفاذ إليها، ولا يؤدي الانتفاع بها إلى التعدي على أي حق قانوني ولا يخل بأي التزام بالسرية. [...] وهو يتضمن [...] البيانات العامة والمعلومات الرسمية التي تصدر عن الحكومات أو المنظمات الدولية وتتيحها طوعا."[19]

15. وتشمل أيضا بعض تعاريف الملك العام المصنفات غير المنشورة أو المصنفات التي لم يكشف عنها للعامة. وكما يشير أحد الباحثين، يتعين التساؤل عما يقصد بمصنفات الملك العام التي لا تخضع لحق المؤلف حين لا يكون ممكنا للعامة النفاذ إليها.[20] ويرى البعض أنه إذا كان أصحاب المصنفات يمتلكون حقوقا شخصية للملكية ومنها الحق في مراقبة النفاذ إلى المصنفات وأوجه الانتفاع بها، فإن العامة لا تجني بالفعل أية منافع من وجود مصنفات ملك عام غير منشورة. ويمكن للمراقبة المادية المفروضة على المصنفات غير المشمولة بحقوق الملكية الفكرية أن تمنح امتيازات أكبر فيما يتعلق بمراقبة أوجه الانتفاع من الامتيازات التي توفرها قوانين الملكية الفكرية.[21]

---

[16] من الممكن أن يسهل التسجيل الرقمي للتراث الثقافي وتوثيقه على الغير النفاذ إليه للانتفاع غير المشروع به واستغلاله، بما أنه من الممكن اعتبار المضمون جزءا من الملك العام عند الاطلاع عليه.

[17] دراسة نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، رين دوزولييه، 2010، ص.7

[18] انظر مرجع الحاشية 9، ص. 154: SAMUELSON

[19] توصية اليونسكو بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني.

[20] انظر مرجع الحاشية 13، ص. 48: REESE

[21] المرجع نفسه، ص.24-25

جيم.3 الملك العام والمعارف التقليدية المتاحة للعموم

16. في مجال المعارف التقليدية، سلم الخبراء بأنه، فيما يتعلق بمسائل النفاذ وتقاسم المنافع الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها[22]، يوجد تمييز أساسي بين المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية الواقعة ضمن "الملك العام" والموارد الوراثية المتاحة للعموم. ويذكر أحد تقارير الخبراء الآتي:

- لقد خرج مصطلح الملك العام الذي استخدم ليشير إلى الإتاحة المجانية عن سياقه وطبق على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية المتاحة للعموم. والمفهوم العام لما هو متاح للعموم لا يعني أنه متاح مجانا. ومن الممكن أن يعني المفهوم العام للإتاحة للعموم وجود شرط لفرض أحكام متفق عليها بين الطرفين مثل الدفع مقابل النفاذ. ولطالما اعتبرت المعارف التقليدية بمثابة جزء من الملك العام يمكن بالتالي إتاحته مجانا ما إن يتم النفاذ إليه ويخرج عن سياقه الثقافي الخاص وينتشر. لكن لا يمكن الافتراض بأن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية التي أتيحت للعموم لا تنتمي لأحد. ففي إطار مفهوم الإتاحة للعموم، مازال ممكنا طلب الموافقة الأولية المستنيرة من صاحب المعارف التقليدية حين يمكن تحديده، وكذلك تطبيق الأحكام المتعلقة بتقاسم المنافع، حتى حين يتضح أي تغيير في الانتفاع من أي موافقة أولية مستنيرة تم تقديمها من قبل. وحين لا يمكن تحديد صاحب المعارف التقليدية، يظل ممكنا للدولة مثلا أن تقرر من هم المستفيدون.[23]

17. ويمكن إتاحة المعارف التقليدية على نطاق واسع للعموم ويمكن إتاحتها من خلال وثائق مادية وعبر الإنترنت وغير ذلك من وسائل الاتصالات أو التسجيل. ويمكن الكشف عن المعارف التقليدية للغير أو لغير الأعضاء في المجتمعات الأصلية والمحلية التي تنحدر منها المعارف التقليدية، بتصريح أو بدون تصريح من المجتمعات الأصلية والمحلية (انظر أيضا الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/9 المعنونة: قائمة مع شرح تقني مقتضب لمختلف الأشكال التي قد توجد فيها المعارف التقليدية).

ثانياً. تعاريف محددة للملك العام في مختلف مجالات الملكية الفكرية

18. كما يشير التعريف الوارد في قاموس بلاك القانوني، ينطبق مفهوم الملك العام على مجالات البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية والأسرار التجارية.

ألف. الملك العام وقانون حق المؤلف

19. يشكل وجود الملك العام مبدأ أساسيا في نظام حق المؤلف.[24]

ألف.1 تعريف أساسي

20. تطبق اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفن (1971) على كافة المصنفات التي، عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ، لم تقع بعد في الملك العام في بلد المنشأ بسبب انتهاء أجل الحماية."[25]

21. وبموجب الاتفاقية، يكون الملك العام هو "نطاق الأعمال والمواد المحمية بالحقوق المجاورة التي يمكن لأي شخص الانتفاع بها أو استغلالها دون الحصول على إذن، ودون الالتزام بسداد أجر لملاك حق المؤلف والحقوق

---

[22] في اجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعني بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في إطار النظام الدولي بشأن النفاذ إلى الموارد الوراثية وتقاسم المنافع الناجمة عنها، ميز الخبراء بين مصطلحي "الملك العام" و"متاح للعموم"، لا سيما فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية.

[23] انظر تقرير اجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعني بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في إطار النظام الدولي بشأن النفاذ إلى الموارد الوراثية وتقاسم المنافع الناجمة عنها (UNEP/CBD/WG-ABS/8/2).

[24] LITMAN, J., "The Public Domain", 39 Emory L.J. 965 (1990).

[25] الفقرة (1) من المادة 18 من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفن.

المجاورة المعنية – وكقاعدة، يعزى ذلك إلى انقضاء فترة الحماية بموجب تلك الحقوق أو غياب معاهدة دولية تكفل الحماية لتلك الأعمال والمواد في البلد المعين."[26]

22. وهذا التعريف هو في الأساس سلبي لأن نطاقه يخالف نطاق الحماية بموجب حق المؤلف.[27] فالملك العام يشمل المواد الثقافية التي، لعدم استيفائها معايير الأهلية للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف أو لانقضاء فترة الحماية بموجب حق المؤلف، من بين جملة أسباب أخرى، تكون غير محمية بموجب حق المؤلف. وفي بعض الأحيان، يكون نطاق التعريف أضيق، حيث يركز فقط على المصنفات التي انقضت فترة حمايتها بموجب حق المؤلف[28]. ومن الممكن أيضا أن يتضمن الملك العام المواد التي استحدثت قبل وجود أي تشريع بشأن حق المؤلف (ويمكن أن تشمل تلك المواد أشكال التعبير الثقافي التقليدي) وأجزاء أو جوانب من مصنفات محمية بشكل ما بموجب حق المؤلف رغم كونها هي ذاتها غير محمية بموجب حق المؤلف[29] ويتعين الإشارة إلى أنه نظرا لأن الحماية بموجب حق المؤلف تكون سارية في إقليم ما، فإنه من الممكن أن تتم حماية مصنف ما في بلد واحد ويكون ضمن الملك العام في بلد آخر. كذلك، إذا كانت الحقوق المالية المرتبطة بحق المؤلف محدودة بفترة زمنية محددة، فإن الحقوق المعنوية يمكن أن تبقى إلى الأبد.

ألف.2 "أوجه الانتفاع" في الملك العام

23. تركز بعض تعاريف الملك العام على حرية الانتفاع بمواد حتى وإن كانت المصنفات التي تتضمن تلك المواد محمية بموجب حقوق الملكية الفكرية.[30] وهذا يعني أن الملك العام لا يتضمن المواد غير المحمية وحسب بل وأيضا أوجه الانتفاع غير المحمية بمصنفات محمية بموجب حق المؤلف، بما في ذلك الاستثناءات المفروضة على حق المؤلف أو الانتفاع العادل.[31] ومن ثم، يمكن أن يشمل الملك العام "أوجه الانتفاع غير المنظمة بموارد معلومات محمية بموجب الملكية الفكرية[32]"، أو المصرح بها ضمنا أو العادلة دون مواربة أو المتميزة بشكل آخر، لكن تستبعد أوجه الانتفاع المثيرة للجدل التي قد تعتبر في نهاية المطاف عادلة أو متميزة بشكل آخر عقب اتخاذ إجراءات قضائية طويلة الأمد.[33]

24. ومن الممكن أيضا أن يتضمن الملك العام أوجه الانتفاع بمصنفات مازالت محمية بموجب حق المؤلف، لكن أصبحت مشروعة بموجب ترخيص.[34] وعليه، يمكن أن يشمل الملك العام المواد التي وإن كانت محمية بموجب قانون حق المؤلف، تتمتع بامتياز أو مرخص لها ضمنا لشيوع استخدامها.[35] ويمكن اعتبار المواد المتاحة على نطاق

---

[26] دليل الويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة ومسرد مصطلحات حق المؤلف والحقوق المجاورة.

[27] دراسة نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، رين دوزولييه، 2010، ص.6.

[28] المرجع نفسه.

[29] COHEN, J., et al., Copyright in a Global Information Economy, Aspen Law and Business, 2002.

[30] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9، ص. 146: SAMUELSON

[31] دراسة نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، انظر المرجع المذكور في الحاشية 27، ص. 9و 11.

[32] انظر المرجع المذكور في الحاشية 11، ص. 361-362: BENKLER، وانظر أيضا MERGES, R., "A New Dynamism in the Public Domain", 71 U. CHI. L. REV. 183, 184 (2004) كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

[33] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9، ص. 146: SAMUELSON

[34] دراسة نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، انظر المرجع المذكور في الحاشية 27، ص. 9و 11. انظر أيضا NIMMER, D. et al., "The Metamorphosis of Contract Into Expand", 87 CAL. L. REV. 17, 23 (1999) كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9 ص 151: SAMUELSON.

[35] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9 ص. 121: SAMUELSON

واسع بموجب حقوق الإبداع التوفيقية والتراخيص المماثلة ضمن الملك العام رهنا بمراعاة الكيفية التي تتم بها هيكلة التراخيص.[36]

25. ولمفهوم الملك العام بعض الصيغ البديلة التي تكاد تكون متطابقة مثل: "النفاذ المفتوح" و"المصدر المفتوح" والمعلومات المشتركة" و"الممتلكات العامة غير المادية للعقول" و"المعارف المشتركة". وهذه المفاهيم المميزة وإن كانت متشابهة تستخدم في الغالب في إطار الرؤية التي مفادها أنه لا يمكن تعزيز الابتكار والإبداع إلا في ظل وجود مخزون مفتوح من الأفكار والمعارف المشتركة، وهو ما يعني "ملكا عاما متينا".[37]

26. وأخيرا تشكل أيضا المصنفات يتيمة المؤلف والمصنفات التي نفدت طبعاتها منطقة رمادية يمكن اعتبارها جزءاً من الملك العام.[38]

ألف.3 الدعوة إلى إيجاد ملك عام واسع النطاق

27. يدعى في أغلب الأحيان أن الإبداع يرتبط بالقدرة على النفاذ إلى مجموعة من المواد التي توجد بالفعل في الملك العام والاستلهام منها. والواقع أن البعض يرى أن المؤلفين لا يؤلفون مصنفات جديدة من العدم[39]، فجميع الإبداعات الثقافية تقريبا لها وجود سابق أي أنها وجدت من قبل في الملك العام.[40] ومن ثم، يضطلع الملك العام بمسؤولية الحماية التشريعية الأولية للمواد الخام التي تجعل التأليف أمرا ممكنا [...]. ولا ينبغي النظر إلى (الملك العام) باعتباره الإطار الذي يضم المواد التي لا تستحق الحماية، ولكن باعتباره أداة تتيح للجزء المتبقي من النظام العمل عن طريق إتاحة المواد الخام للإبداع للمؤلفين كي ينتفعوا بها.[41]" كما أن الملك العام يكتسي "أهمية محورية في تعزيز النشاط الإبداعي."[42]

28. وفي هذا السياق، لا يشكل الملك العام جزءا مميزا ومنفصلا عن المواد المحمية بموجب الملكية الفكرية[43] أو "ما يتبقى بعد تحديد إطار حق المؤلف، ولكنه يشكل مستودعا للموارد قائما بذاته"[44] وهو "يعزز تطوير الثقافة الفنية" بما أنه يشكل جزءاً من "المشهد الثقافي".[45]

29. وباختصار، تشدد الدعوة إلى إيجاد ملك عام متين على دوره الإيجابي بالنسبة للمجتمع: باعتباره "لبنة أساسية لاستحداث معارف جديدة" و"محفزا على التقليد التنافسي"[46] وعلى " تواصل الإبداع"[47] وعلى "إتاحة النفاذ

---

[36] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9، ص. 123 و152: SAMUELSON. Creative commons, choosing a license. http://creativecommons.org/about/licenses/ (أجريت آخر زيارة للموقع في 16 يوليو 2010).

[37] انظر المرجع المذكور في الحاشية 5: SUTHERSANEN, U.، لإجراء مناقشات حول البرامج الحاسوبية مفتوحة المصدر، انظر المرجع المذكور في الحاشية 9، ص.123: SAMUELSON

[38] نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، انظر المرجع المذكور في الحاشية 27، ص 9 و11.

[39] انظر المرجع المذكور في الحاشية 24 ص. 965: LITMAN, J.

[40] انظر DUTFIELD, G. and U. SUTHERSANEN Innovation and development, in INNOVATION WITHOUT PATENTS: HARNESSING THE CREATIVE SPIRIT IN A DIVERSE WORLD (Suthersanen .U, Dutfield G, ? Boey Chow K. eds.), Edward Elgar, 2007

[41] انظر المرجع المذكور في الحاشية 24 ص.967 و968 : LITMAN, J.

[42] المرجع نفسه.

[43] COHEN, J., Copyright, Commodification and Culture: Locating the Public Domain, in THE PUBLIC DOMAIN OF INFORMATION (P. Hugenholtz ? L. Guibault éd., 2006), كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON

[44] دراسة نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، انظر المرجع المذكور في الحاشية 27، ص 6.

[45] انظر المرجع المذكور في الحاشية 43: COHEN, J.

المجاني أو قليل التكلفة للمعلومات"[48] و"إتاحة نفاذ العموم إلى التراث الثقافي"[49] وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، يمكن للملك العام أن يوفر "أساسا خصبا يستند إليه المبدعون لتأليف مصنفات جديدة وأيضا مصدرا غنيا من المواد اللازمة للتعلم."[50]

باء الملك العام وقانون البراءات

باء.1 تعريف أساسي

30. بوجه عام، يغطي الملك العام في إطار قانون البراءات المعارف والأفكار والابتكارات التي لا يمارس أحد عليها أي حقوق للملكية والتي يمكن لأي شخص أن ينتفع بها ويستلهم منها دون قيود.[51]

31. من المفهوم بشكل عام أن نظام البراءات هو عبارة عن عقد اجتماعي بين المخترع والعموم: فهو يضمن من جهة حقوقا استئثارية لصاحب البراءة لمنع الآخرين من الانتفاع التجاري بالاختراع المشمول بالبراءة دون موافقته ويلزمه من جهة أخرى بالكشف عن اختراعه بطريقة تتيح لشخص ما أن يستفيد منه في مجال التخصص.

32. ولكل براءة، يتعين على مودعي الطلبات أن يقدموا التفاصيل التقنية للاختراع التي، بموجب معظم القوانين الوطنية، تتاح للعموم عن طريق نشرها بعد 18 شهرا من تاريخ الإيداع (أو تاريخ أولوية الطلب). وبعد انتهاء مدة صلاحية البراءة أو التخلي عنها أو إبطالها، يمكن للغير الانتفاع بالاختراع المزعوم دون موافقة مالك تلك البراءة. وحتى أثناء مدة صلاحية البراءة، يكون للآخرين حرية إدراج المعلومات في اختراعات جديدة، ما دامت لا تضر بالبراءة الممنوحة. ويمكن أيضا أن تشجع البراءات الممنوحة الآخرين على الاختراع في المجالات المحيطة بالبراءة. فعلى سبيل المثال، يمكن للغير الانتفاع بالمعلومات التي تم الكشف عنها لتطوير تكنولوجيات جديدة تقع خارج إطار الحقوق الاستئثارية الممنوحة بموجب البراءة الصادرة.[52] وسوف تتم مناقشة مفهوم"حالة التقنية الصناعية السابقة " فيما بعد.

باء.2 كيف تقع الاختراعات ضمن الملك العام

33. بوجه عام، تقع الاختراعات ضمن الملك العام للأسباب التالية:

(أ) عدم وجود قيود قانونية على الانتفاع، فمن الممكن لأي مصنف أن يقع ضمن الملك العام، إذا لم يكن هناك تشريع يحدد حقوق الملكية على المصنف أو إذا كان المصنف لا يفي بمعايير الأهلية للحماية أو مستبعد بشكل محدد من الحماية بموجب القوانين الحالية،[53]

---

[46] انظر على سبيل المثال OCHOA, T., “Origins and Meanings of the Public Domain”, 28 U. DAYTON L. REV. 215 (2002), p. 215 كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

[47] انظر على سبيل المثال المرجع المذكور في الحاشية 24 ص.966 : LITMAN, J

[48] انظر على سبيل المثال VAN HOUWELING, M., “Distributive Values in Copyright Law”, 83 TEX. L. REV. 1535, 1575 (2005) كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

[49] انظر على سبيل المثال المرجع المذكور في الحاشية 46، ص.215 : OCHOA.T ("نعتبر من المسلم به أن مسرحيات شكسبير وسيمفونيات بيتهوفن تقع في الملك العام وأنه من الممكن لأي شخص استنساخها وتكييفها وأدائها بحرية.")

[50] البيان المشترك للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات والمكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والإعلام والتوثيق المقدم للجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية في دورتها الثانية المعقودة في جنيف في الفترة من 26 إلى 30 يونيو 2006 والمتاح على الموقع التالي: http://www.ifla.org/III/clm/p1/A2K 7.htm.

[51] انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 110 (SCP/13/5).

[52] انظر تقرير النظام الدولي للبراءات، الفقرات 37-39 (SCP/12/3)

[53] انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 114 (SCP/13/5).

(ب) انتهاء مدة الحماية بموجب البراءة، إذ أن للبراءة فترة زمنية محدودة. وفي معظم البلدان، تمتد مدة صلاحية البراءة إلى 20 عاما من تاريخ الإيداع، وبعد ذلك يصبح الاختراع غير مشمول بحماية البراءة.[54]

(ج) عدم التجديد: كي تظل البراءة الممنوحة سارية، تقتضي القوانين الوطنية بشكل عام أن يدفع صاحب البراءة رسوم محافظة أو تجديد لمكتب البراءات. وينجم عن عدم دفع رسوم المحافظة إلى مكتب البراءات مصادرة البراءة المعنية،[55]

(د) الإلغاء أو الإبطال: بوجه عام، تنص قوانين البراءات على بعض الإجراءات لإلغاء أو إبطال البراءة خلال مدة صلاحيتها، حين لا تفي البراءة بالمتطلبات القانونية المتعلقة بالأهلية للحماية.[56]

باء.3 مبدأ الإقليمية

34. تكتسي حماية البراءات طابعا إقليميا، وفي العديد من الحالات وبعبارة بسيطة، تماشيا مع الغرض من تلك الوثيقة، يمكن حماية الاختراعات في بلد واحد واعتبارها ضمن الملك العام في بلدان أخرى. وذلك يمكن أن يحدث ببساطة لأنه لم يتم إيداع طلب البراءة في تلك البلدان أو لأن التشريع القائم لا يسمح بمنح البراءات لذلك النوع من الاختراعات.

35. ولأن الحق في البراءة هو حق إقليمي، فإنه يتعين مبدئيا أن يودع طلب البراءة في كل بلد تطلب فيه[57] حماية البراءة. ويمكن أن يقع مصنف ما ضمن الملك العام في بلد معين، لو لم تطلب حماية البراءة في ذلك البلد.

36. ويمكن أن يقع اختراع ما ضمن الملك العام، إذا لم يكن هناك تشريع يحدد حقوق الملكية على ذلك الاختراع أو إذا لم يكن الاختراع مستوفيا لشروط الأهلية للحماية أو إذا كان مستبعدا بشكل محدد من الحماية بموجب القوانين الحالية. ويمكن أن توحي الاختلافات بين تشريعات البلدان بأنه من الممكن اعتبار اختراع معين ضمن الملك العام في بلد ما وعدم اعتباره كذلك في بلد آخر.[58]

باء.4 الاستثناءات والتقييدات

37. كما أشير فيما يتعلق بقانون حق المؤلف، يمكن أن نعتبر أن الملك العام يشمل ليس فقط المواد غير المحمية وإنما أيضا أوجه الانتفاع غير المحمية بالاختراعات المشمولة بالبراءات.

38. ونظرا لأهداف السياسة العامة لنظام البراءات، يرمي نطاق الحق الاستئثاري في البراءة، بموجب القوانين الوطنية بشأن البراءات، إلى تحقيق توازن دقيق بين المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق ومصالح الغير.[59] وتنص التشريعات الوطنية لبعض البلدان على بعض الاستثناءات والتقييدات على الحقوق الاستئثارية، وتتضمن تلك التقييدات والاستثناءات على سبيل المثال وليس الحصر الآتي:

(أ) الأعمال المباشرة لأغراض شخصية غير تجارية،

---

[54] انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 116 (SCP/13/5).

[55] انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 117 (SCP/13/5).

[56] هناك علاقة مباشرة بين جودة البراءات الممنوحة والملك العام. ففي السنوات الأخيرة، تعرضت بعض مكاتب البراءات لانتقادات بسبب إصدارها لبراءات فضفاضة مقارنة بالاختراع الفعلي المكشوف عنه في طلب البراءة. وفي المقابل، يمكن أن تؤدي المغالاة في تطبيق شروط الأهلية إلى توسيع نطاق الملك العام. انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 118 (SCP/13/5).

[57] انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 175 (SCP/13/5).

[58] انظر تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، الفقرة 114 (SCP/13/5).

[59] انظر تقرير النظام الدولي للبراءات، الفقرة 235 (SCP/12/3).

(ب) وأوجه الانتفاع بالمواد المشمولة بالبراءات في طائرات أو سفن أو عربات برية تتبع بلدان أخرى وتدخل مؤقتا أو عرضا المجال الجوي للبلد المعني أو إقليمه أو مياهه،

(ج) الأعمال التي تباشر فقط لأغراض التجريب أو لأغراض البحث،

(د) الأعمال التي يباشرها أي شخص كان بحسن نية ينتفع بالاختراع قبل تاريخ إيداع الطلب (تاريخ الأولوية) الذي تمنح بموجبه البراءة، أو كان يستعد فعليا وجديا للانتفاع بذلك الاختراع في البلد المعني (استثناء لفائدة المستخدم الأول)،

(هـ) الأفعال التي تُباشر فقط لأغراض أوجه الاستعمال التي لها علاقة معقولة بإعداد وتقديم المعلومات المطلوبة للحصول على الموافقة الإدارية.

(و) تحضير الأدوية بناء على وصفة طبية.[60]

جيم. الملك العام وقانون العلامات التجارية

39. يمكن النظر إلى الملك العام من زاويتين عند دراسة معناه في إطار قانون العلامات التجارية.

جيم.1 الخروج من الملك العام

40. يمكن أن تكتسب الحقوق الاستئثارية على أسماء ورموز كانت تعتبر في السابق بمثابة مواد من الملك العام.[61] وعليه،"يمكن أن تطابق الأسماء الوصفية مثلا في معناها، بعد سنوات من الانتفاع، معنى أصول السلع أو المنتجات، وأن تكتسب بالتالي معنى ثانوياً يتيح استخدامها كعلامات تجارية."[62] ويعد اسم International Business Machines (IBM) مثالا لعلامة تجارية مسجلة كان من الصعب حمايتها في الماضي لكونها وصفية إلى حد كبير.[63]

41. والحق في الإعلان هو حق من حقوق الملكية الفكرية التي ينص عليها القانون العام وهو يتيح للمشاهير تملك مواد من الملك العام مثل أسمائهم وصورهم. وهذا النوع من التملك يبرره ما يتم إنفاقه من وقت ومال وطاقة في رسم شخصية لها قيمتها التجارية. والأشخاص العاديون لا يملكون حقوق الإعلان ويمكن اعتبار أسمائهم وصورهم جزءا من الملك العام غير الخاضع للملكية الفكرية، رغم تمتعها بالحماية بموجب التشريعات المتعلقة باحترام الخصوصية. لكن لو أصبح هؤلاء الأشخاص من المشاهير، فإن أسماءهم أو صورهم تدخل في الغالب في "إطار الملكية الفكرية".[64]

جيم.2 "الوقوع" ضمن الملك العام

42. على عكس ما سبق، يمكن أن تصبح العلامات التجارية المحمية عامة وتفقد طابعها المميز. وفي هذه الحالة، يمكن اعتبار أنها وقعت ضمن الملك العام، حتى لو كانت عبارة عن كلمات أو رموز كانت تتمتع في البداية بالحماية بموجب قانون العلامات التجارية.

43. وبوجه عام، يتعين الإشارة إلى أن"قوانين العلامات التجارية مثلها مثل كافة قوانين الملكية الفكرية تتسم بطبيعتها بطابع إقليمي. وكقاعدة عامة، لا يكسب امتلاك حقوق ملكية علامة تجارية في بلد ما حقوقا للانتفاع بتلك

---

[60] انظر تقرير النظام الدولي للبراءات، الفقرة 237 (SCP/12/3).

[61] انظر المرجع المذكور في الحاشية 9 ص. 119: SAMUELSON

[62] المرجع نفسه.

[63] المرجع نفسه.

[64] انظر LANGE, D., "Recognizing the Public Domain", 44 LAW ? CONTEMP. PROBS. 147 (Autumn 1981), 165) كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

العلامة أو منع الانتفاع بها في بلد آخر. فالعلامة التجارية لها وجود منفصل في كل نظام قانوني مستقل يمنح حقوق امتلاك العلامة التجارية ويعترف بها، وعليه، يمكن أن تكون نفس العلامة التجارية مملوكة لعدة أشخاص في بلدان مختلفة[65]

44. وعلاوة على ذلك، "تطلب معظم البلدان عند تسجيل العلامة التجارية من مودع الطلب أن يقدم وصفا للسلع والخدمات المطلوب حمايتها."[66] وقد وضعت الويبو نظام تصنيف الفئات الدولي (اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات لسنة 1957) الذي يحدد فئات ذات طابع وصفي لاستخدامها عند تقديم طلب دولي. وهذا يعني أنه لا يمكن تسجيل علامة تجارية إلا فيما يتعلق ببعض فئات السلع أو الخدمات وأن حماية العلامة التجارية تقتصر على تلك الفئات من السلع والخدمات باستثناء في حالة العلامات التجارية المعروفة.

دال. الملك العام والأسرار التجارية

45. بوجه عام، يمكن اعتبار أي معلومة تجارية سرية تمنح شركة ما ميزة تنافسية بمثابة سر تجاري. وتشمل الأسرار التجارية أسرار التصنيع أو الأسرار الصناعية والأسرار التجارية. ويعد الانتفاع غير المصرح به بتلك المعلومات لفائدة أشخاص غير صاحب تلك المعلومات بمثابة ممارسة غير عادلة وانتهاك للأسرار التجارية. وتبعا للنظام القانوني للبلد، إما أن تشكل حماية الأسرار التجارية جزءا من المفهوم العام للحماية من التنافس غير العادل أو أن تقوم على أحكام خاصة أو على أحكام قضائية سابقة تتعلق بحماية المعلومات السرية.[67]

46. وعلى عكس البراءات، تتم حماية الأسرار التجارية دون تسجيلها، أي أنه يتم حمايتها دون اتخاذ أية إجراءات شكلية. وعليه، يمكن حماية الأسرار التجارية لفترة زمنية غير محدودة. لكن، هناك شروط ينبغي الوفاء بها كي تعتبر المعلومة سرا تجاريا. وقد يتبين أن الامتثال لتلك الشروط أصعب وأكثر تكلفة مما يبدو للوهلة الأولى. ورغم أن تلك الشروط قد تختلف من بلد لآخر، فإنه توجد بعض المعايير العامة المشار إليها في المادة 39 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) وهي:

(أ) ينبغي أن تكون المعلومات سرية (أي أنها غير معروفة بوجه عام بين الأوساط التي تتعامل عادة مع هذا النوع من المعلومات أو أنه لا يمكن لهذه الأوساط النفاذ إليها بسهولة)

(ب) ينبغي أن تكون لتلك المعلومات قيمة تجارية لأنها سرية،

(ج) ينبغي أن يتخذ صاحب الحق في تلك المعلومات إجراءات معقولة للإبقاء عليها سرية (مثلا عن طريق إبرام اتفاقات سرية)[68]

47. لكن ما إن يتم الكشف عن الأسرار التجارية للعموم، حتى ولو بالصدفة، فإنه يصبح من غير الممكن حماية المعلومات التي تكون حينئذ قد وقعت ضمن الملك العام.[69]

48. ويمكن أن يتألف السر التجاري من مجموعة من الخصائص والمكونات التي ينتمي كل منها إلى الملك العام لكن تجميعها وتصورها واستخدامها مجتمعة يكسبون ميزة تنافسية.[70]

---

[65] DINWOODIE, G., INTERNATIONAL INTELLECTUAL PROPERTY LAW AND POLICY, Lexis Nexis, 2001, ص. 89.

[66] المرجع نفسه، ص. 142.

[67] انظر http://www.wipo.int/sme/fr/ip_business/trade_secrets/trade_secrets.htm.

[68] انظر http://www.wipo.int/sme/fr/ip_business/trade_secrets/protection.htm.

[69] Verbauwhede, L., Intellectual Property Issues in Advertising: ((http://www.wipo.int/sme/fr/documents/ip_advertising.htm

ثالثا. تحديد معاني المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بالموضوع وتعريفها

49. أحيانا يتم الخلط بين العديد من المفاهيم ومفهوم "الملك العام"، مثل مفاهيم "التراث المشترك للبشرية" أو"الملك العام بمقابل" أو "حالة التقنية الصناعية السابقة" أو "الأشياء التي لا مالك لها" أو "الأشياء المشتركة" أو "المعارف التقليدية المكشوف عنها".

ألف. التراث المشترك للبشرية

50. إن "التراث المشترك للبشرية" (الذي يسمى أيضا "التراث المشترك للإنسانية" أو "التراث المشترك للبشر" و"التراث العالمي للإنسانية" أو ببساطة "التراث المشترك" يشكل أحد مبادئ القانون الدولي الذي ينص على أنه ينبغي الحفاظ على مناطق إقليمية محددة وعناصر التراث المشترك للإنسانية (الثقافية والطبيعية) باعتبارها أمانة للأجيال المقبلة وحمايتها من استغلال الدول القومية أو الشركات.[71]

51. وقد أشير إلى مفهوم التراث المشترك للبشرية للمرة الأولى في معاهدة الفضاء الخارجي لسنة 1967.[72] كما يظهر ذلك المفهوم في الفقرة 11 من معاهدة القمر التي تنص على "أن القمر وموارده الطبيعية يشكلون تراثا مشتركا للبشرية."[73]. وفي سنة 1982، استخدم ذلك المفهوم للإشارة إلى "قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، خارج حدود الولاية القضائية الوطنية" بموجب المادة 136 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[74]

52. وقد اعتبر التراث الثقافي بشكل عام ولفترة من الزمن جزءا من التراث العالمي للإنسانية. فقد رؤى أن التراث الثقافي ينتمي للبشرية جمعاء. وعليه، احتج فيما بعد بأنه لا يمكن للتراث الثقافي أن يكون ملكا خاصا ولا أن يحظى بحماية فردية بموجب حق المؤلف. وفي هذا السياق، اعتبر التراث الثقافي جزءا من الملك العام. وفي المقابل، اعتبر الملك العام جزءا من التراث الثقافي والفكري المشترك للإنسانية.

53. وغالبا ما تشير النصوص التي تربط بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبين السياق السياسي الأوسع نطاقا للتراث الثقافي إلى صكوك دولية مثل اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970) واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي (1972) والتوصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور التقليدي (1989) واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي (2003) واتفاقية اليونسكو بشأن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه (2005) واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (1995).

باء. الملك العام بمقابل

54. في إطار نظام الملك العام بمقابل أو نظام "دفع رسوم مقابل الملك العام"، تفرض ضريبة على الانتفاع بمصنفات الملك العام. وبوجه عام، يعمل النظام وكأنه ترخيص إلزامي حيث يكون الانتفاع مشروطا بدفع الرسوم المقررة وليس بالحصول على تصريح مسبق. والملك العام الذي ينطبق عليه هذا النظام لا يتألف إلا من مصنفات انتهت

---

[70] انظر المقال المعنون Trade secrets are Gold Nuggets: Protect them في مجلة الويبو، عدد أبريل 2002، على الموقع التالي: http://www.wipo.int/sme/fr/documents/wipo_magazine/04_2002.pdf

[71] انظر المقال المعنون "Common heritage of mankind" في موسوعة ويكيبديا على الموقع التالي: (http://en.wikipedia.org/wiki/Common_heritage_of_mankind)

[72] تتناول المعاهدة المبادئ التي تحكم أنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، 27 يناير 1967، 610 U.N.T.S. 205, 18 U.S.T. 2410.

[73] هو اتفاق يحكم أنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى، الفقرة 1، 17 ديسمبر 1979، 1434 I.L.M. 18.

[74] الفقرة 1 من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 10 ديسمبر 1982، 1833 U.N.T.S. 397.

مدة صلاحية حق المؤلف الخاص بها (إلا في البلدان التي تطبقه على أشكال التعبير الفولكلوري، كما هو سيوضح تفصيلا فيما يلي). وفي بعض البلدان، لا تدفع رسوم سوى مقابل الاستغلال التجاري لمواد من الملك العام أو استغلالها لتحقيق ربح.

55. وترجع هذه الفكرة إلى الكاتب الفرنسي فيكتور هوغو الذي دعا إلى إنشاء ملك عام بمقابل ووضع المال المجموع في صندوق يخصص لتشجيع الكتاب والمبدعين الشباب. وحظيت فكرة تقديم مكافأة لفائدة الأجيال الجديدة من المبدعين بالاعتراف إلى حد ما على مر الزمن.[75]

56. وتختلف قيمة الرسوم وأوجه الانتفاع بها بشكل كبير. فالرسوم تخصص بشكل عام لأغراض اجتماعية وثقافية، مثل تمويل المبدعين الشباب أو تحقيق المنافع الاجتماعية للمبدعين الذي يواجهون صعوبات أو النهوض بالمصنفات الإبداعية. وأحيانا، كما هو الحال في الجزائر، تخصص الأموال للحفاظ على الملك العام ذاته وليس لمساعدة فرادى المبدعين. وفي تلك الحالات، يمكن اعتبار الرسوم التي تم جمعها بمثابة سبل لتمويل حماية الملك العام، عن طريق اقتسام عبء تمويل الحفاظ على مصنفات الملك العام لإتاحتها للعموم مع المستغلين التجاريين لتلك المصنفات.[76]

57. غير أن تشغيل مثل هذا النظام قد يشكل عائقا أمام الانتفاع الحر بمصنفات الملك العام. ويتوقف مدى اتساع نطاق هذا العائق على الأقل جزئيا على مستوى الرسوم المطلوب سدادها.

58. وقد اقترح هذا النظام كنموذج لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي[77]، واستهدف مجالس الفنون الأصلية[78]، لتعزيز المصنفات التقليدية[79] عن طريق تقديم تعويض مالي للمجتمعات الأصلية. وكانت هذه الفكرة قد خضعت للدراسة من جانب الويبو واليونسكو في بداية الثمانينات.[80] وتطبق حاليا بعض البلدان النامية هذا النظام فيما يتعلق باستغلال مواد الفولكلور. لكن لم تقيم فعليا فعالية ذلك النظام وطرحت تساؤلات بشأن مدى قدرة ذلك النظام على حماية المصنفات التقليدية.[81] والواقع أن من الممكن أن تشكل عمليتا إدارة وتحصيل تلك الرسوم عبئا

---

[75] غالبا ما كان يشار إلى إيطاليا باعتبارها مثالا لبلد غربي يطبق هذا النظام، لكنها ألغته في سنة 1996. وحاليا، يطبق هذا النظام في باراغواي والجزائر ورواندا والسنغال وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو وكينيا. ويمكن تفسير هيمنة البلدان الأفريقية باتفاق بانغي المتعلق بإنشاء منظمة أفريقية للملكية الفكرية ومرفقه بشأن الملكية الأدبية والفنية الذي ينص على تطبيق ذلك النظام فيما يتعلق باستغلال أشكال التعبير الفولكلوري والمصنفات أو الأعمال التي وقعت ضمن الملك العام (المادة 59 (بعد تعديلها في سنة 1999) من المرفق 7، العنوان الأول).

[76] دراسة نطاق للويبو عن حق المؤلف والحقوق المجاورة، انظر المرجع المذكور في الحاشية 17، ص 38.

[77] LEISTNER, M., "Analysis of Different Areas of Indigenous Resources – Traditional Knowledge", in S. Von Lewinski, Indigenous Heritage and Intellectual Property : Genetic resources, traditional knowledge and folklore, Kluwer Law International, 2003, p. 84. وانظر أيضا المادة 17 من قانون تونس النموذجي بشأن حق المؤلف لسنة 1976 الذي يشجع على الانتفاع بالملك العام بمقابل لمساعدة البلدان النامية على "حماية فولكلورها الوطني ونشره"

HARVEY, E., "The domaine public payant in comparative law with special reference to Argentina", News and Information, UNESCO Copyright Bulletin, vol. XXVIII, n° 4, october – december 1994.

[78] انظر HAIGHT FARLEY, C.,المذكور في الحاشية 10 من الصفحات الاستهلالية للوثيقة.

[79] BLAKENEY, M., The Protection of Traditional Cultural Expressions :

انظر: http://www.ecap-project.org/fileadmin/ecapII/pdf/en/activities/regional/aun_sept_07/traditional_cultural_expressions_wor d.pdf).

[80] انظر أعمال لجنة الخبراء غير الحكوميين التابعة لليونسكو عن "الملك العام بمقابل"، في نشرة حق المؤلف، المجلد 16، رقم 3، 1982، ص. 49. وانظر أيضا: Dietz, "A Modern concept for the right of the community of authors (domaine public payant)"، في نشرة حق المؤلف، 1990، العدد 24، رقم 4، ص.13-28.

[81] انظر NIEDZIELSKA, M., "The Intellectual Property Aspects of Folklore Protection" (1980) 16 COPYRIGHT: MONTHLY REV. WORLD INTELL. PROP. ORG. 339 à 344.

بالنسبة للمجتمعات التي تقوم بتحصيلها، لا سيما في البلدان النامية. بالإضافة إلى أنه قد أشير إلى أن ذلك الحل قد لا يكون مرضيا بالنسبة للمجتمعات التي تولي الأولوية إلى مراقبة المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي الخاصة بها بدلا من تحصيل الرسوم. وقد أشير إلى ذلك أيضا في تقرير عن الخبرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بحماية أشكال التعبير الثقافي، أعد لتقديمه إلى الدورة الثالثة للجنة (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/3/10) وقدم اقتراح في الدورة التاسعة للجنة عن تشكيل لجنة تكون معنية بالملك العام.[82]

جيم. حالة التقنية الصناعية السابقة

59. تحدد "حالة التقنية الصناعية السابقة" مدى الجدة ونطاق النشاط الابتكاري وهما شرطان رئيسيان من شروط الأهلية للبراءة التي تمنع منح البراءات للاختراعات الموجودة أو للاختراعات التي تكون بديهية عند مقارنتها بالاختراعات القائمة. وتشير "حالة التقنية الصناعية السابقة" بوجه عام إلى كافة المعارف التي أتيحت للعموم قبل تاريخ إيداع أو تاريخ أولوية طلب براءة خاضع للفحص، سواء عن طريق الكشف عنها كتابيا أو شفهيا أو في إطار الانتفاع العام بها.[83]

60. وبوجه عام، يصبح الاختراع جزءا من حالة التقنية الصناعية السابقة بسبل ثلاثة، هي: (1) عن طريق تقديم وصف للاختراع في نص منشور أو نوع آخر من المنشورات، (2) وعن طريق تقديم وصف للاختراع في حديث شفهي موجه إلى العموم، حيث أن هذا النوع من الكشف يسمى بالكشف الشفهي، (3) وعند طريق الانتفاع العام بالاختراع أو حين يكون ممكنا لأي فرد من العموم الانتفاع به.[84]

61. وكما ذكر آنفا، يطلب من مودعي طلبات البراءات أن يقدموا التفاصيل التقنية للاختراعات في طلب البراءة. وبعد صدور طلب البراءة و/أو البراءات، تصبح الاختراعات جزءا من تقنية صناعية سابقة. لكن ذلك لا يعني دخولها في الملك العام. إذ يظل مالكو البراءة يحتفظون بحقوق استئثارية على الاختراعات المطالب بها. وبصفة عامة، تؤول الاختراعات المطالب بها في البراءات إلى الملك العام بعد انتهاء مدة صلاحية البراءات. ومن ثم، يمكن لأي شخص الانتفاع بحرية بالتكنولوجيا المطالب بها في البراءة، بعد انتهاء مدة صلاحية البراءة، دون طلب إذن مالك البراءة.

62. وفي بعض البلدان، ليست المعلومات التي المكشوف عنها للعموم شفهيا أو عن طريق الانتفاع بها في بلد أجنبي جزءا من حالة التقنية الصناعية السابقة. ومن ثم ، يمكن بموجب قانون البراءات في تلك البلدان منح براءة لاختراع مطابق لمعارف غير موثقة ومتاحة بالفعل للعموم في بلد آخر، أو واضح بالنظر إلى تلك المعارف. وبدون اعتراف عالمي بنطاق حالة التقنية الصناعية السابقة، سيكون هناك خطر منح حقوق البراءة على مواد موجودة بالفعل في الملك العام في بلد آخر. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لتعزيز التعاون الفعال بين مكاتب البراءات، يكون

[82] انظر أيضا بيان ممثل "Common Music" بالنيابة عن السيد بيتر سيغر (الفقرة 120 من الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/9/14 Prov.2) الذي يصرح فيه بالآتي:"في جميع أنحاء العالم يتم في أغلب الأحيان،"تكييف وتنقيح" الأغاني القديمة التي تشكل حاليا جزءا من الملك العام، ويتم حماية الأغاني الجديدة بموجب حق المؤلف. ونحن نقترح أن يذهب جزء من الرسوم، 0.1% أو 99.99% إلى الأماكن والشعوب التي تنحدر عنها تلك الأغاني. وينبغي أن يكون لكل بلد لجنة معنية بالملك العام للمساعدة على تحديد وجهة الرسوم. فالملك العام لا يعني أن الأموال التي تنجم عن بيع المصنفات في مكان ما لا تعود إلى مصدر إلهامها، أي الشعوب أو البلدان التي انحدرت عنها تلك المصنفات. وعليه، ستكون أحد وظائف اللجنة المعنية بالملك العام ضمان خدمة غرضين متعارضين في الظاهر، أولهما ضمان صون مورد طبيعي وتطويره لفائدة الجميع والحد في ذات الوقت من الانتفاع به من جانب من يسعون إلى الاستفادة منه وثانيهما ضمان عودة جزء معقول من تلك الفوائد إلى المصدر لضمان بقائه."

[83] انظر الفقرة 210 من تقرير النظام الدولي للبراءات (SCP/12/3).

[84] انظر المنشور المعنون "دليل الويبو إلى عالم الملكية الفكرية" (الطبعة الثانية، 2004)، ص.19.

وجود فهم عالمي لتعريف حالة التقنية الصناعية السابقة أساسيا لتحقيق فهم مشترك لمفهومي الجدة والنشاط الإبداعي.[85]

دال. شيء لا مالك له

63. تعبير "شيء لا مالك له" هو تعبير اصطلاحي لاتيني مشتق من القانون الروماني وهو يعني أن الشيء الذي لا مالك له (أي الشيء بمعناه القانوني، أي شيء يمكن تملكه) هو الذي لا يمارس عليه أي شخص أي حقوق. وهذه الأشياء تعتبر أملاكا غير مملوكة لأحد لكن يمكن عادة تملكها بحرية. ومن أمثلة الأشياء التي لا مالك لها الحيوانات البرية والممتلكات المهجورة.

هاء. الملك المشترك أو الممتلكات المشتركة

هاء.1 الملك المشترك

64. تعبير الملك المشترك هو تعبير لاتيني كان يستخدم في القانون العام الروماني للإشارة إلى الأشياء أو السلع المشتركة، وهي الأشياء التي بطبيعتها الخاصة لا يمكن تملكها. فهي تنتمي إلى كل شخص وإلى كافة المواطنين ويمكن بالتالي للجميع النفاذ إليها.

65. وفي القانون الروماني، تشمل أمثلة الملك المشترك البحار والمحيطات والغلاف الجوي والفضاء الجوي وكذلك المحميات أو الأماكن العامة. لكن، المياه أو الهواء اللذين يمكن فصلهما عن البحار والمحيطات والغلاف الجوي أو الفضاء الجوي، واللذين يمكن تملكهما للانتفاع الخاص بهما أو لأغراض الاستهلاك، فإنهما يشكلان أشياء لا مالك لها. ويمكن للأفراد أو الجماعات امتلاكها أو حيازتها. فالأشياء التي لا مالك لها لا يمتلكها أحد لكن يمكن امتلاكها. وفي المقابل، الملك المشترك يكون غير متاح للملكية الخاصة ولا يمكن لأحد أن يمنع الغير من الانتفاع به.

66. ويرى البعض أن مفهوم الملك المشترك في القانون الروماني يطابق مفهوم التراث المشترك للبشرية. لكن ذلك مطروح للنقاش، لأن آخرين يفضلون مفهوم "res universitatis" الذي يشير بالأحرى إلى مفهوم المواطنة بدلا من الإنسانية.[86]

هاء.2 الممتلكات المشتركة

67. يعرف قاموس بلاك القانوني كلمة "common" بالحق القانوني في الانتفاع بممتلكات الغير، مثل حق الارتفاق. ويقترح أيضا التعريف التالي:"قطعة أرض مخصصة للانتفاع العام".

68. ويشير تعبير "الممتلكات المشتركة" إلى الموارد التي تملكها الجماعة أو المشتركة بين السكان أو فيما بينهم. وهذه الموارد تعرف بالموارد "التي تقع ضمن الملكية المشتركة" ويمكن أن تشمل أي شيء بدءا من الموارد الطبيعية وانتهاء بالبرامج الحاسوبية ومرورا بالأراضي. وفي بعض الخطب، عبر عن عملية تحويل الممتلكات المشتركة إلى ملكية خاصة "بتسوير الممتلكات".

69. وتعرف عادة الممتلكات المشتركة بأنها العناصر المكونة للبيئة- مثل الغابات والغلاف الجوي والأنهار ومصائد الأسماك والمراعي- التي يتقاسمها الجميع. وهي الجوانب الملموسة وغير الملموسة من البيئة التي لا يمتلكها أحد لكن الكل يتمتع بها.

---

[85] انظر الفقرة 211 من تقرير النظام الدولي للبراءات (SCP/12/3).

[86] انظر المقال المعنون "Res communis" في موسوعة ويكيبيديا باللغة الفرنسية، على الموقع التالي:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Res_communis

70. واليوم، يمكن أن ينطبق أيضا مفهوم الممتلكات المشتركة على المجال الثقافي ليشمل العناصر التالية ما لم تكن محمية باعتبارها أصولا من الملكية الفكرية: الآداب والموسيقى وفنون الأداء والفنون المرئية والتصاميم والأفلام والفيديو والتليفزيون والإذاعة والفنون المجتمعية ومواقع التراث.

71. ويمكن أن تتضمن الممتلكات المشتركة أيضا "المنافع العامة" مثل الفضاء العام والتعليم والصحة والبنية التحتية التي تتيح للمجتمع أن يؤدي وظائفه (مثل أنظمة توزيع الكهرباء أو المياه).

72. وهناك عدد من المعايير المهمة التي تتيح تمييز الممتلكات المشتركة الحقيقية. أولا، لا يمكن تحويل الممتلكات المشتركة الحقيقية إلى سلع- لأن تحويلها إلى سلع يعني أنها لم تعد من الممتلكات المشتركة. ثانيا، الممتلكات المشتركة ليست عامة ولا خاصة، لكن المجتمعات المحلية هي التي تتولى في أغلب الأحيان إدارتها. رغم أن ذلك حقيقي إلى درجة ما، فإن الممتلكات المشتركة لا يمكن أن تتسم بطابع إقصائي. وهذا يعني، أنه لا يمكن تحديدها بحدود وإلا أصبحت من الممتلكات الخاصة. وثالثا، على عكس الموارد، هي ليست نادرة بل وفيرة. والواقع، أنه لو تمت إدارتها على نحو سليم، فإنها ستسهم في القضاء على الندرة.[87]

73. وأعد نموذج للمعارف التقليدية المشتركة كآلية محتملة لمعالجة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الأصلية والمحلية في التفاوض بشأن اتخاذ ترتيبات مهمة وفعالة حول اقتسام المنافع مع الباحثين الراغبين في النفاذ إلى المعارف التقليدية لأغراض البحث غير التجارية. [88] وكما أشير في التقرير الصادر عن حلقة العمل التي نظمت عن المعارف التقليدية المشتركة في ديسمبر 2009 في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا، يكتسي التمييز بين المعارف المشتركة والملك العام أهمية خاصة في إطار المعارف التقليدية المشتركة لأن القوانين العرفية التي تنظم المعارف التقليدية تتأثر بالشواغل المتعلقة بالعلاقات والمعاملة بالمثل على نحو سليم بهدف الحفاظ على تلك العلاقات وليس نقل المعارف إلى الملك العام. وتتاح كميات كبيرة من المعارف التقليدية بالفعل للعموم في المنشورات والمحفوظات وقد ناضلت المجتمعات الأصلية والمحلية طويلا كي تحول دون تناول تلك المعارف باعتبارها من الملك العام والانتفاع بها بحرية. لذا، من الضروري أن يتيح نموذج المعارف التقليدية المشتركة الانتفاع بالمعارف التقليدية بشكل فعال داخل إطار القوانين العرفية فحسب وذلك لتفادي انتقالها إلى الملك العام. بعبارة أخرى، سيتيح نموذج المعارف التقليدية المشتركة آلية لتوفير النفاذ المنظم إلى المعارف التقليدية- استرشادا بالقيم الثقافية الحيوية للمجتمعات الأصلية والمحلية- وليس النفاذ المجاني إجمالا. ولهذا السبب، من الضروري أن تكون المجتمعات الأصلية والمحلية قادرة على ممارسة خيارات وقف النفاذ إلى معارفها التقليدية ورفض امتلاك أي ابتكار قائم على تلك المعارف عندما يكون ذلك ضروريا لحماية معارفها التقليدية من سوء استخدامها.[89]

رابعا. مناقشة الملك العام في هيئات أخرى تابعة للويبو

74. إن مفهوم الملك العام مطروح للنقاش في محافل عديدة في الويبو.

ألف. اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

75. في سنة 2007، اعتمدت الجمعية العامة للويبو 45 توصية ترمي إلى إدراج بعد تنموي في كافة أنشطة المنظمة. [90] وأنشئت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بهدف وضع برنامج عمل لتنفيذ تلك التوصيات.

---

[87] انظر المقال المعنون "commons" في موسوعة ويكيبيديا، على الموقع التالي: http://en.wikipedia.org/wiki/Commons

[88] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المعارف التقليدية المشتركة على الموقع التالي:
http://naturaljustice.org.za/index.php?option=com_content?task=view?id=55?Itemid=94

[89] "Implementing a Traditional Knowledge Commons"، انظر المرجع المذكور في الحاشية 5 من الوثيقة الاستهلالية، ص. 14.

[90] انظر الموقع التالي: http://www.wipo.int/ip-development/fr/agenda/

76. ومن بين التوصيات الخمس وأربعين لجدول أعمال التنمية للويبو، تتعلق توصيتان بالملك العام. وتنص التوصية 16 على ضرورة أخذ "حماية الملك العام" بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو و"التوسّع في تحليل النتائج والمزايا المستمدة من ضمان ملك عام غزير ومتيسّر". وترمي التوصية 20 إلى "النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام وفقا لأنظمتها القانونية."

77. وسعياً إلى تنفيذ التوصيات المعتمدة على نحو فعال ومتسق، أعدت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مشروعا عن "الملكية الفكرية والملك العام". ويرمي هذا المشروع إلى توفير سلسلة من المسوح والدراسات الرامية إلى توسيع نطاق فهم ما يشكل الملك العام في مختلف الأنظمة القانونية، وما يشكل تلك الآليات التي سبق توافرها من أجل المساعدة على تحديد الموضوعات التي أصبحت ضمن الملك العام، ومعرفة فوائد وعواقب ملك عام ثري ويسهل النفاذ إليه، وذلك في حدود المعلومات المتوافرة وذات الصلة. وينقسم المشروع إلى أربعة عناصر تتصدى للمسألة من منظور (1) حق المؤلف؛ (2) والعلامات التجارية؛ (3) والبراءات.[91]

باء. اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

78. ينص المشروع المذكور أعلاه والمتعلق بالملكية الفكرية والملك العام، فيما يخص التوصيتين 16 و20 من جدول أعمال التنمية، على إعداد "دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام" (النشاط 3.1).[92]

جيم. اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

79. إن الدراستين اللتين أجريتا من أجل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وهما بعنوان "الاستثناءات من البراءات وتقييدات الحقوق" (SCP/13/3) والثانية "نشر المعلومات المتعلقة بالبراءات" (SCP/13/5) تتضمنان معلومات مفيدة عن دور نظام البراءات في تحديد التكنولوجيا الموجودة في الملك العام والنفاذ إليها والانتفاع بها.

دال. اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية

80. دارت مناقشات داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية حول "خصخصة" الأصول الثقافية في الملك العام. ومبدئيا، يمكن الانتفاع بمصنف أدبي أو فني وقع في الملك العام بحرية، بما في ذلك لأغراض تجارية. لكن قد تكون هناك أسباب في مجال السياسة العامة تبرر عدم أهلية إحدى الشركات لاكتساب حقوق في العلامة التجارية لمصنف من مصنفات الملك العام.[93]

خامسا. الملك العام في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور (اللجنة)

81. تم التأكيد بشكل خاص على مسألة الملك العام في مناقشات اللجنة. وأكد البعض أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تقع ضمن الملك العام، في حين لم يوافق البعض على مفهوم "الملك العام"وكان للبعض تساؤلات وتعليقات بشأن المفهوم ذاته. وفيما يلي مجموعة مختارة من المداخلات التي تمت خلال دورات اللجنة.

ألف. المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تدخل في إطار الملك العام

---

[91] انظر الوثيقة CDIP/4/3 Rev.1.

[92] المرجع نفسه. لقد تم إعداد تلك الدراسة وهي متاحة على الموقع التالي:
http://www.wipo.int/ipdevelopment/en/agenda/pdf/scoping_study_cr.pdf

[93] انظر الوثيقة SCT/16/5.

82. قال وفد الاتحاد الروسي إن مصنفات الفولكلور، لا سيما أشكال التعبير الفولكلوري غير المادية، لا تحظى في بلاده بالحماية بموجب حق المؤلف، وذلك وفقا للتشريع الوطني الذي ينص أيضا على ضرورة اعتبار المصنفات التي لم تتمتع قط بالحماية على أراضي الاتحاد الروسي من الملك العام.[94]

83. وصرح وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن "حقيقة أن الفولكلور يقع في معظمه في الملك العام لا تعيق تطوره-بل على العكس، فإن ذلك يتيح للفنانين المعاصرين إبداع مصنفات جديدة مستمدة من الملك العام أو مستلهمة منه. وأضاف قائلا:"هؤلاء الذين يدعون إلى حماية أشكال التعبير الفولكلوري الخاصة بهم سيعملون على إيجاد حالات من احتكار الاستغلال وسيصطدمون بطبيعة الحال بدعاوى احتكار من مناطق أخرى. وسيصبح بالتالي التبادل أو التفاعل أكثر صعوبة، بل مستحيلا. والواقع أنه لا ينبغي الانتفاع بحماية الملكية الفكرية إلا حين يكون ذلك ضروريا ومفيدا للمجتمع لأنها تحفز على الإبداع والاستثمار وتحترم في ذات الوقت مصالح الآخرين ومصالح المجتمع بوجه عام. فمن شأن الحماية الكاملة لأشكال التعبير الفولكلوري أن تؤدي إلى وضع الفولكلور في قوالب وهو ما قد يمنع تطوره ويضر بوجوده ذاته لأنه سيفقده أحد سماته الرئيسية وهي حيويته. وفي مرحلة ما، يتعين التمييز بين الملك العام والملكية الفكرية المحمية. [...] فلا ينبغي أن يمتد مجال حماية الملكية الفكرية إلى درجة يصبح معها مائعا ويصبح اليقين القانوني ضعيفا."[95] وقال أيضا إن الفولكلور الأوروبي يعتبر جزءا من الملك العام رغم أنه قد يكون للبلدان والثقافات الأخرى شواغل وتفسيرات مختلفة.[96]

84. ولاحظ وفد كندا أن الهدف العام من الأنشطة المقترحة هو ضمان أن تكون المعارف التقليدية التي تقع بالفعل في الملك العام والتي يتم تعريفها كذلك غير مؤهلة للحماية ببراءات. وقال الوفد إن حالة التقنية الصناعية السابقة في كندا هي عبارة عن أي كشف يصبح متاحا للعموم في أي مكان في العالم. كما يمكن أن تشكل حالات الكشف الشفوية جزءا من حالة التقنية الصناعية السابقة، لكن في الواقع، لا يمكن أن ينتفع بها مكتب البراءات الكندي إلا إذا تم تحريرها على الورق أو في شكل مقروء من الحاسب. وشدد الوفد أيضا على ضرورة أن يحدد تاريخ حالة التقنية الصناعية السابقة ومصدرها بوضوح موضحا أنه باختصار، يتوقف تحديد حالة التقنية الصناعية السابقة إلى حد كبير على إمكانية إتاحة الوثائق ذات الصلة ومدى إمكانية النفاذ إليها. كما صرح وفد كندا أنه من الممكن تقسيم المعارف التقليدية إلى فئتين رئيسيتين، هما (1) المعارف التقليدية التي تم تدوينها، أي التي تظهر في شكل مكتوب والتي تقع في الملك العام و(2) المعارف التي لم يتم تدوينها والتي تشكل جزءا من التقاليد الشفوية للمجتمعات الأصلية.[97]

85. وقال وفد بيرو إنه ينبغي أن يغطي نظام الحماية الخاص حتى تلك العناصر من المعارف التقليدية التي تقع بالفعل ضمن الملك العام.[98]

86. وقال ممثل مركز قانون البيئة الدولي إن من الضروري، عند وضع نظام خاص، مراعاة واستكشاف الانتفاع بأنظمة الحماية المماثلة للأسرار التجارية فيما يخص مجالات المعارف التقليدية التي لا تقع ضمن الملك العام وآليات مكافأة الاقتسام العادل للمنافع المتأتية من المعارف التي تشكل جزءا من حالة التقنية الصناعية السابقة الواقعة في الملك العام.[99]

---

[94] الفقرة 24 من مشروع تقرير الدورة الثانية (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/2/16).

[95] تعليقات المفوضية الأوروبية على الوثيقةWIPO/GRTKF/IC/4/3، انظر التحليل الموحد، الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/5/3.

[96] الفقرة 169 من مشروع تقرير الدورة الثانية (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/2/16).

[97] الفقرة 131 من مشروع تقرير الدورة الثانية (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/2/16). انظر أيضا الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8.

[98] الفقرة 123 من مشروع تقرير الدورة الثانية (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/2/16).

[99] الفقرة 149 من مشروع تقرير الدورة الثانية (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/2/16).

87. وقال وفد نيوزيلندا إنه من المهم للغاية أن تتضمن أية مجموعة خيارات أو أنظمة خاصة للحماية شكلا من أشكال الحماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي آلت إلى الملك العام.[100]

باء. مفهوم الملك العام غير مقبول

88. قال وفد نيجيريا إن الملك العام يعني شيئا تمت حمايته من قبل لكن مدة حمايته انقضت وإن أشكال التعبير الثقافي التقليدي لم تتمتع قط بالحماية بموجب قوانين الملكية الفكرية، لكن ذلك لا ينبغي أن يوحي بأن مصنفا ما يقع بالفعل في الملك العام ويمكن استخدامه بحرية لمجرد أنه يمكن النفاذ إليه.[101]

89. وقال أيضا ممثل قبائل تولاليب إن مفهوم الملك العام غير مقبول من المجتمعات الأصلية. وأشار إلى أنه يتضح من تاريخ مفهوم الملك العام وعلاقته بتطوير حقوق الملكية الفكرية أن هذين المفهومين تطورا جنبا إلى جنب، عقب قيام الحركات الفكرية الغربية في نهاية عصر التنوير وعصر العقلانية. وقال إن اقتسام أشكال التعبير الثقافي التقليدي على نحو منفتح بفضل رعاة تلك الهبات لا يعني أنها وقعت ضمن الملك العام. وأوضح أنه من الممكن أن يؤدي سوء استخدام أشكال التعبير الثقافي التقليدي من قبل العموم من غير الرعاة إلى إلحاق ضرر مادي وروحاني جسيم بمختلف رعاة تلك المعارف. وحث الممثل الحكومات على إيجاد السبل لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية التي تعتبر من الملك العام. فالعديد من الأغنيات والحكايات مثلا تكون وديعة لدى أفراد أو أسر. وهذه الأغنيات والحكايات تؤدى على الملأ ويمكن أن تكون معروفة لدى كافة أفراد المجتمع. لكن، لا يحق غناء الأغنيات ولا رواية الحكايات إلا للأفراد أو الأسر من رعاة هبات الخالق. وأضاف أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تقع ضمن "الملك العام"، ليس بسبب إخفاق الشعوب الأصلية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المعارف من نظام الملكية الفكرية الغربي ولكن بسبب إخفاق الحكومات والمواطنين في إقرار واحترام القوانين العرفية المنظمة للانتفاع بها. وأضاف أن نظام الملكية الفكرية الغربي يعبر نظريا عن المخاوف بشأن العواقب المحتملة على الابتكار الثقافي، لكن هذه المخاوف لا تعكس دوافع العديد من الشعوب الأصلية في العالم. وفي أغلب الأحيان، لا توجد فكرة مناظرة "للملك العام" في الثقافات التقليدية.[102]

90. وأكد ممثل المجلس الصامي أن أصحاب مصالح تجارية وغيرهم من أصحاب المصالح الأخرى يستغلون على نحو مستمر التراث الثقافي الموجود من قبل والضمني للشعوب الأصلية بدعوى أنه يقع ضمن "الملك العام" وهو مصطلح لا معنى له بالنسبة للشعوب الأصلية. وأضاف أن الشعوب الأصلية نادرا ما تضع شيئا ضمن الملك العام وأن ذلك المفهوم هو من صنع نظام الملكية الفكرية. كما أعرب عن معارضته للآراء التي مفادها أن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي في الملك العام تشكل تهديدا للفنانين الأصليين ولإبداعهم، لأنها أغفلت القوانين العرفية بشأن الانتفاع بأشكال التعبير الثقافي التقليدي.[103]

91. وقال ممثل حركة توباخ أمارو أن من شأن وضع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ضمن الملك العام أن ينتهك طابع السرية الذي تتسم به العديد من العناصر غير الملموسة والمقدسة والسرية التي يتكون منها التراث الحي وأن يفاقم من تدهور القيم الثقافية وتملكها غير المشروع من جانب الشركات الكبرى.[104]

جيم. أسئلة وتعليقات بشأن مفهوم الملك العام

[100] الفقرة 41 من مشروع تقرير الدورة السادسة (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/6/14).
[101] الفقرة 37 من مشروع تقرير الدورة الخامسة (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/5/15).
[102] الفقرة 56 من مشروع تقرير الدورة الخامسة (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/5/15).
[103] الفقرة 53 من مشروع تقرير الدورة الخامسة (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/5/15).
[104] الفقرة 80 من مشروع تقرير الدورة الخامسة (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/5/15).

92. وعلّق وفد النرويج أهمية خاصة على تحقيق التوازن السليم بين المعارف التقليدية القابلة للحماية والمعارف التي صارت جزءا من الملك العام. ولاحظ انعدام أي منهج متناسق إزاء ما يقصد فعلا بمفهوم الملك العام.[105] وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي على الأقل اعتبار المعارف جزءا من الملك العام حين تصبح معروفة على نطاق واسع خارج المجتمع الذي انحدرت منه ويصبح بالتالي من السهل نفاذ العموم إليها من مصادر أخرى غير المجتمع الذي تمخضت منه أو ممثلي ذلك المجتمع. وهكذا يكون المعيار الحاسم لتحديد متى أصبحت المعارف التقليدية جزءا من الملك العام هو مستوى نشر المعارف خارج المجموعة التي استحدثتها. ولا يؤخذ في الاعتبار كيفية نشر تلك المعارف في التقييم الذي ينبغي أن يكون مجرد تقييم موضوعي. ولا يترتب على التمييز بين المعارف التقليدية المحمية والمعارف التي وقعت في الملك العام على أساس مدى اتساع نطاق نشر تلك المعارف على العموم أن تفقد المعارف التقليدية حمايتها لمجرد أن شخصا ما من خارج المجتمع نفذ إلى تلك المعارف أو لمجرد أنه يمكن النفاذ إلى تلك المعارف خارج المجتمع (لا سيما من خلال قواعد البيانات).[106]

93. وطرح وفد السويد الأسئلة التالية: (1) ما هي العلاقة بين الحماية المتوقَّعة للمعارف التقليدية والمعارف التي آلت إلى الملك العام؟ وأين تحدّد نقطة النفاذ الوجيهة إلى المعارف التقليدية التي لم تحدّد محليا بطبيعتها؟ (2) وكيف تتوقع الدول الأعضاء حماية المعارف التقليدية الواردة في قواعد البيانات؟[107]

94. وطرح وفد اليابان السؤال التالي: كيف ستتم معالجة المعارف التقليدية التي تقع ضمن الملك العام وكيف سيعرف الملك العام في هذا السياق؟[108]

سادسا. التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي فيما يخص الملك العام.

95. إن قانون بيرو رقم 27811 الذي يضع نظام حماية للمعارف الجماعية للشعوب الأصلية الناشئة عن الموارد البيولوجية يتخذ موقفا بشأن المعارف التقليدية في الملك العام. وتنص المادة 13 من القانون على أن المعارف الجماعية تؤول إلى الملك العام عندما توضع في متناول أشخاص غير الشعوب الأصلية عبر وسائل الإعلام كالنشر أو عندما تصبح ممتلكات مورد بيولوجي أو أوجه الانتفاع به أو خصائصه معروفة جدا خارج نطاق المجتمعات والشعوب الأصلية.[109]

96. وتنص المادة 8 من قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن حماية المعارف التقليدية على الآتي:"حتى لا يتم منح براءات بشكل غير قانوني للمواد التي تستحدث على أساس المعارف التقليدية، سيتم إنشاء قاعدة بيانات للمعارف التقليدية لاستخدامها أثناء فحص المواد التي ستمنح براءات. وستتولى الهيئة المختصة التابعة للدولة تحديث قاعدة البيانات استنادا إلى البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية المسجلة والمعلومات المتعلقة بالمعارف التقليدية التي آلت إلى الملك العام."[110]

97. وقدم مشروع القانون النموذجي بشأن حماية المعارف التقليدية الإيكولوجية والابتكارات والممارسات بالنسبة لبلدان جزر المحيط الهادئ تعريفا للملك العام فيما يتعلق بالمعارف التقليدية. فالمادة 3 تنص على أنها تنطبق على

---

[105] مرفق الوثيقة المعنونة"حماية المعارف التقليدية. الهداف والمبادئ المعدلة (WIPO/GRTKF/IC/17/5)، ص. 25.

[106] مرفق الوثيقة المعنونة"حماية المعارف التقليدية. الهداف والمبادئ المعدلة (WIPO/GRTKF/IC/17/5)، ص. 37.

[107] مرفق الوثيقة المعنونة"حماية المعارف التقليدية. الهداف والمبادئ المعدلة (WIPO/GRTKF/IC/17/5)، ص. 25.

[108] مرفق الوثيقة المعنونة"حماية المعارف التقليدية. الهداف والمبادئ المعدلة (WIPO/GRTKF/IC/17/5)، ص. 37.

[109] يمكن الاطلاع على النسختين الإنكليزية والإسبانية من قانون بيرو رقم 27811 لحماية المعارف الجماعية للشعوب الأصلية الناشئة عن الموارد البيولوجية على الموقع التالي: http://www.wipo.int/clea/en/details.jsp?id=3420

[110] يمكن الاطلاع على النسخة الإنكليزية من قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن حماية المعارف التقليدية على الموقع التالي: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=5571

"المعارف التقليدية الإيكولوجية في الملك العام." ولكي يحدد القانون إلى أي مدى ينطبق على الملك العام، يشير إلى أن ذلك "يتوقف على إجراء تقييم للعوامل التالية: (أ) ما إذا كانت لدى المالك نية اقتسام المعارف ولو كان الأمر كذلك، فما الغرض من ذلك؟، (ب) ما إذا كان قد منح تصريح للإعلان عن تلك المعارف أو نشرها، (ج) ما إذا كان المالك يعرف أنه من الممكن استخدام تلك المعارف في غايات تجارية، (د) ما إذا كان المالك يعي أن من شأن اقتسام تلك المعارف مع آخرين أن يؤدي إلى فقدان التحكم في الانتفاع بها لاحقا، (ه) إلى أي مدى يمكن أن يضر الانتفاع بتلك المعارف دون تصريح بالوحدة الروحانية والثقافية للمالكين؟"[111]

98. وتنص المادة 89 من قانون بوركينا فاصو رقم AN/99-032 الصادر في 22 ديسمبر 1999 والخاص بحماية الملكية الأدبية والفنية على "أن أشكال التعبير عن التراث التقليدي الثقافي التي لها مؤلفون معروفون تؤول إلى مؤلفيها، إذا لم تكن أشكال التعبير قد وقعت بعد ضمن الملك العام، وفقا لمدة الحماية بموجب حق المؤلف. ويتعين على أي شخص يدعي بأنه مؤلف أحد أشكال التعبير عن التراث الثقافي التقليدي أن يثبت قانونا أنه هو المؤلف. وينبغي أن يتم اقتسام الرسوم التي يدفعها المنتفعون مقابل استغلال أشكال التعبير عن التراث الثقافي التقليدي المعروف مؤلفوها بين أصحاب الحقوق ومنظمة الإدارة الجماعية، وفقا لقواعد التوزيع في تلك المنظمة."[112]

99. ويشير الفصل الرابع عشر من القانون الكولومبي رقم 23 الصادر في 28 يناير 1982 بشأن حق المؤلف إلى الملك العام. وتنص المادة 187 إلى "أن ما يلي يؤول إلى الملك العام: (1) المصنفات التي انقضت مدة حمايتها، (2) مصنفات الفولكلور والمصنفات التقليدية مجهولة المؤلف، (3) المصنفات التي تنازل مؤلفوها عن حقوقهم، (4) المصنفات الأجنبية التي لا تتمتع بالحماية في الجمهورية." وتنص المادة 189 على "أن الفن الأصلي في كافة مظاهره بما في ذلك الأغنيات ومنتجات الحرف اليدوية والرسوم وأعمال النحت، ينتمي إلى التراث الثقافي."[113]

[نهاية الوثيقة]

[111] يمكن الاطلاع على مشروع القانون النموذجي بشأن حماية المعارف التقليدية الإيكولوجية والابتكارات والممارسات بالنسبة لبلدان جزر المحيط الهادئ على الموقع التالي: http://www.grain.org/brl_files/brl-modellaw-pacific-en.pdf

[112] يمكن الاطلاع على النسختين الإنكليزية والفرنسية من قانون بوركينا فاسو رقم AN/99-032 المؤرخ 22 ديسمبر 1999 والخاص بحماية الملكية الأدبية والفنية على الموقع التالي: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=420

[113] يمكن الاطلاع على النسختين الفرنسية والإسبانية من القانون الكولومبي رقم 23 الصادر في 28 يناير 1982 بشأن حق المؤلف على الموقع التالي: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=872.